

حماية كاشفي الفساد

نبيل الملاح

أتابع الحديث عن موضوع الفساد، وأتمنى من المسؤولين في الحكومة سعة صدرهم: فالوطن للجميع وما يصيبه يصيب الجميع، وإن ما أ قوله لا يستهدف أحداً؛ الغاية منه تقديم الروي والأفكار التي تساهم في إعادة البناء ومنع تفاقم الأزمات التي يتوجب على الجميع العمل الجاد والدور لمعالجتها والقضاء على أسبابها ومسببها، ويأتي الفساد الذي اعتبره سوطانا يكاد يصيب الوطن كله في مقدمتها وعلينا بتره قبل قوات الأوان.

لايد من العمل بكل الوسائل والسبل لمكافحة الفساد برؤية استراتيجية واضحة وشاملة، وبخطوات ملموسة وفعالة؛ بدلاً من تركيسه شعاراً يتحدث به الفاسدون ويجعلون من أنفسهم رعاة له.

والخطوة الأولى لمكافحة الفساد تكمن في إصدار قانون إحداث هيئة مكافحة الفساد وفقاً لما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية وتجارب الدول الأخرى، ومن ثم إصدار قانون لحماية كاشفي الفساد يتضمن التدابير المناسبة لتوفير الحماية لأي شخص يقوم بإبلاغ السلطات المختصة بوقائع تتعلق بحالة فساد، وتشجيع الجميع على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، وضمان حصول الناس على المعلومات المتعلقة بالفساد وتعميمها ونشرها.

واعتقد أن من أهم كاشفي الفساد العاملون في الإعلام الاستقصائي الذي يتوجب تأمين الحماية اللازمة لهم، كما يتوجب على الوزارات والإدارات جميعها تلقي ما يكتب في الصحف وما يقال في وسائل الإعلام والرد عليها بشفاافية، واعتبارها مصدراً مهماً لرصد حالات الفساد.

إن الكشف عن الفساد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية التعبير ومبادئ النزاهة والشفافية، ويأتي تشجيع كاشفي الفساد وحمايتهم من أي عقاب أو ملاحقة منسجماً مع الاتفاقيات الدولية في موضوع مكافحة الفساد وحماية كل مواطن يتعرض لعملية ابتزاز أو غيره.

وأنكر أهم الضمانات التي يجب إعطاؤها لكاشف الفساد: ١- السرية التامة في كل ما يتعلق بهوية الشخص، وعلى أن يستمر ذلك إلى ما بعد إحالة القضية على الهيئات القضائية أو التأديبية، والحق في إسقاط السرية إذا رأت هذه الهيئات أن المعلومات قدمت إليها فتراه أو عن طريق الغش أو باختلاق مستندات.

٢- الحماية الوظيفية لجهة عدم تعارض كشف الفساد مع موجبات السرية المهنية.

٣- الحماية من تعرض الكاشف أو أحد أفراد عائلته لضغوطات أو إجراءات تأريية أو تهديدات.

٤- منح كاشف الفساد مكافآت مالية مناسبة.

٥- استعادة كاشف الفساد من العذر المحل في حال كونه شريكاً في إحدى جرائم الفساد.

ولايد من تفعيل شعار «من أين لك هذا» وإعادة صياغة قانون الكسب غير المشروع ليكون منسجماً مع القوانين والأنظمة النافذة، واقتراح أن يكون باسم «قانون الإثراء غير المشروع».

إن مكافحة الفساد يجب أن تكون مهمة وطنية دائمة لجميع المواطنين؛ فهي المشروع الوطني الأهم والأكثر تعقيداً وحساسية.

في المرحلة الأولى لا بد من تخفيض مستوى الفساد ليكون تحت الطاولة تمهيداً للقضاء عليه في المراحل الأخرى التي يجب رسم خريطتها بدقة وواقعية وموضوعية.

باحث ووزير سابق

حالة من القوضى والازدحام الكبير شهدتها عيادات الحلبوني التخصصية التابعة لصحة القنيطرة نتيجة توافد عدد كبير من المرضى المزمين لاستلام أدويةهم قبل عطلة عيد الأضحى الطويلة نسبياً، علماً بأن الكادر الطبي خلال العيد سوف يستقبل الحالات الإسعافية والعلاجية فقط.

وأمام ضيق المكان الذي هو عبارة عن شقة سكنية واليهو لا يتسع لخمسة أشخاص وصل الأمر بالمراجعين بالانتظار على درج البناء والمداخل ما شكل عبئاً كبيراً على الجوار إضافة للعيادات، والمثير للدهشة والاستغراب أن بعض المرضى وصل بهم الأمر نتيجة طول الانتظار من الازدحام إلى التناول على الكادر بالشاتو والمسابات والدول عتوة إلى العيادة، على حين إن البعض منهم ارتفع لديه معدل السكر بالدم وهناك من شعر بضيق بالتنفس لأن أغلبية المرضى من كبار السن.

وتؤكد الممرضة نائل أن جميع الكادر الطبي والإداري في خدمة المرضى والمراجعين ولكن ضمن الأنظمة والقوانين بحيث يحصل المريض الذي له إضرابة نظامية على أدوية شهرها وضمن موعد محدد ولا يتطور الأمر إلى الشتم والمسابات والتناول على العاملين بالشؤون والمرکز ومن دون وجه حق لأن المكان صغير ولا يتسع للكثير من

المحاكم ستعود لوضعها الطبيعي قريباً

وزير العدل لـ«الوطن»: بدأنا تعديل التشريعات لمكافحة الفساد وأولوياتنا المتعلقة بإعادة الإعمار

تفادي الاستثناءات

في النصوص

القديمة

سيتم وضع نصوص

مبسطة لا تحتمل

التأويل ولا التفسير



محمد منار حميجو

كشف وزير العدل هشام الشعار أن الحكومة أولت تأهيل المحكمة الدرجة الأولى ضمن خطة إعادة الإعمار، مؤكداً أنه لجرّد تأهيل أي محكمة سيتم إطلاق العمل فيها باعتبار أن العمل القضائي له أهمية كبيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف الشعار: الحكومة جادة في إعادة تأهيل المحاكم، مشيراً إلى أنه بدأت عودتها إلى الغوطة الشرقية بشكل تدريجي والبداية كانت في بلدة عربين من دون أن يحدد جدولاً زمنياً لعودة المحاكم الأخرى.

وأشار الشعار إلى أن اللجان المختصة والهندسية اطلعت على واقع المحاكم وقدرت المبلغ التي تحتاجه لتأهيلها من دون أن يذكر الرقم المقدّر، موضحاً أن اللجان قدرت لكل محكمة المبلغ التي تحتاجه لذلك.

وأشار الشعار إلى أن كل المحاكم سترجع إلى وضعها الطبيعي بمجرد تأهيلها بتأمين البنية التحتية للقضاء والمراجعين والموظفين لتقوم بعملها على أكمل وجه، لافتاً إلى أن محاكم ريف دمشق ضمن المدينة وأنه ستعود إلى مكانها في الفترة القادمة.

وأشار الشعار إلى أن محكمة بيلبا ستعود خلال الأيام القادمة متوقفاً أن يتم ذلك نهاية العطلة بعد تأهيلها ليتم العمل فيها واستقبال المراجعين، مضيفاً: من المهم جداً أن يرجع العمل القضائي يعمل كما كان سابقاً وفي مكان تأسيس المحاكم ما يخفف ذلك من أعباء كبيرة على المواطنين سواء كانت السفر المادية لمتابعة حقوقهم.

وفيما يتعلق بموضوع مكافحة الفساد أكد الشعار أن اللجنة التي أعلن عنها مجلس الوزراء ستعمل على تعديل التشريعات المتعلقة بهذا الموضوع والتشاكبات بين وزارة وأخرى بوضع نصوص مبسطة لا تحتمل التأويل ولا التفسير، ولا إلى مواد أخرى لتفسيرها.

وأشار الشعار إلى أن الوزارة بدأت العمل على تعديل التشريعات ضمن اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء وسيكون من أولوياتها أيضاً التشريعات المتعلقة بإعادة الإعمار، موضحاً أن اللجنة مشكلة برئاسة وزارة العدل وبعضوية وزارات المالية والموارد

٣٠ مليون ليرة لإعادة تأهيل مقر السورية للتأمين في حمص

٧٢ مليون ليرة التعويضات المسددة

لجميع أنواع الحوادث في ٦ أشهر

في عام ٢٠١٦ التي بلغت فيه ١٩٣ مليوناً و٢٦٤ ألف ليرة سورية.

وأضاف: إن إجمالي البدلات الصافية خلال النصف الأول من العام الجاري بلغت ٣٥٠ مليون ليرة سورية بنسبة زيادة بلغت ٦٠٪ مقارنة بها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ والتي بلغت نحو ٢١٨ مليون ليرة سورية، مضيفاً: إن قيمة التعويضات المسددة لجميع أنواع الحوادث بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي ٧٢ مليون ليرة سورية فيما بلغت قيمتها خلال النصف الأول من العام الماضي ٢٦ مليون ليرة سورية.

وأشار الربيعوني إلى أن فرع المؤسسة في حمص يقوم بإنتاج عقود جميع أنواع تأمينات الحياة والتأمينات وكشف الربيعوني أن إجمالي البدلات الصافية لجميع أنواع العقود (إيرادات) بلغت خلال العام الماضي ٤٣٤ مليون ليرة سورية أي بنسبة زيادة ٢٢٠ ٪ مقارنة بها



حمص- نبال إبراهيم

بين مدير فرع حمص للمؤسسة العامة السورية للتأمين هشام الربيعوني لـ«الوطن» أضاف مقر الفرع الرئيسي الواقع في حي باب هود التي بلغت نحو ٩٠٪ وقدرت قيمتها الإجمالية بنحو ٦٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى فقدان قسم من الأضابير وثائق الخاصة بعمل الفرع، لافتاً إلى أن مكتب المؤسسة في مدينة تدمر تعرض أيضاً للتخريب المنهجم من قلعان داعش ما أدى إلى إلغائه وقدرت أضراره بنحو مليوني ليرة سورية.

والمباشرة بالعمل فيه خلال مدة شهرين بعد الانتهاء من عمليات تأمين التجيزات الفنية والمكتبية اللازمة إضافة إلى الأثاث. وأكد الربيعوني أن الفرع استمر بتقديم خدماته والقيام بأعماله من دون توقف من ناحية إنتاج العقود وتسديد التعويضات على الرغم من ظروف الأزمة، إلا أن تعطّل بعض مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية خلال الأزمة انعكس

سلباً على أعمال الفرع في بعض المجالات لكن مع انفراج الأزمة وعودة الأمن والاستقرار إلى ضواحي حمص تطور عمل الفرع بشكل ملحوظ وعاد إلى سابق عهده تبعاً.

بكل أصنافها بحراً وبراً وجواً.

١٥٦ مليون ليرة الأضرار المادية لاعتداءات

داعش على المنطقة الشرقية في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

قدرت اللجنة المشكلة من مديرية الخدمات الفنية في السويداء قيمة الأضرار المادية الناجمة عن الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها قرى المنطقة الشرقية في محافظة السويداء في الخامس والعشرين من تموز الماضي التي لحقت بمنازل وآليات وأثاث الأهالي فيها بنحو ١٥٦ مليون ليرة.

ومن جهة أخرى أوضح عدنان مقلد رئيس اللجنة المشكلة لقبول التبرعات النقدية والعينية المقدمة من المواطنين داخل القطر وخارجه لأسر الشهداء والجرحى ومفقودي أحداث ذلك اليوم الدامي أنه تم خلال الاجتماع الأول للجنة جملة من المشروعات التي تسهم في تحقيق استقرار الأهالي في مناطقهم من بينها إقامة معمل للألبان والأجبان ومزارع لتربية الأبقار والأغنام على أراضي أملاك الدولة وتأهيل الأبنار الزراعية وتجهيز شبكات الري في المنطقة وتنفيذ مشروع لزراعة أشجار البونوكون المنطقة مناسبة لها النوع من الزراعات مع معال لتشيدها وتغليفها.

كما اقترح أعضاء اللجنة تأمين فرص عمل مؤقتة للأهالي بشكل فوري في دوائر ومؤسسات الدولة والإسراع في تأهيل المنازل والمدارس المتضررة من الاعتداءات الإرهابية وإعداد مذكرة للجهات المعنية بأسماء الشهداء والجرحى الحاصلين على قروض من المصارف العامة ليصار إلى إعفائهم من تلك القروض أو العمل على تسديدها من قبل الجهات التي تزودها بما يسهم في تخفيف الأعباء عن ذويهم وتوجيه المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني للعمل في هذه المنطقة.

علماً أن مهمة اللجنة متابعة شؤون أسر الشهداء والجرحى والمفقودين وأبنائهم وإقامة مشروعات صغيرة لدعم صندوق المساعدة وفتح حساب مصرفي لهذه الغاية لدى أحد المصارف العامة والإعلان عنه رسمياً والتواصل مع باقي الجمعيات والمنظمات الأهلية والجهات الرسمية لتنظيم هذه العملية.

قرار زيادة رواتب المعيدن داخليا لم يطبق عليه ندره في الجريدة الرسمية

التعليم العالي: ينشر بعد

عيد الأضى ولا تراجع عنه

هادي بك الشريف

وبموجب شكاوى وردت لـ«صحيفة الوطن» تساءل المعيدون هل من مهامنا مراجعة كل هذه الدوائر لتطبيق قرار صدر ونشر على موقع وزارة التعليم وموقع مجلس الوزراء؟ واعتبروا أن القرار في هذه الحالة أصبح كالتوصيات السابقة حراً على ورق، علماً أن هذا القرار قد لا يستكمل تحصيلهم العلمي.

ليأتي القرار الوزاري المتعلق بزيادة رواتب الموفدين داخليا بعد توصيات اللجنة العليا للبعثات العلمية بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٨، وقد تأخر صدور القرار حوالي أربعة أشهر ليصدر أخيراً بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٩ ويحصل القرار رقم ٣٨/، وقد تضمن عدة نقاط إيجابية.

ولكن فوجي المعيدون يرفض تطبيقه من قبل المحاسبين بجهة عدم نشره في الجريدة الرسمية، علماً أن الجريدة الرسمية تنصوص بنشر القوانين والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء، واستثناء يمكن نشر قرار الوزارة في حال تضمنته ذلك قراراً.

ولفت المعيدون إلى أن القرار لم يتضمن هذا النص، والأكثر من ذلك هو مراجعة الوزارة والمحاسبين كل يوم، وعند آخر مراجعة طلبوا منّا مراجعة الجريدة الرسمية؟ والإطلاق.

شتائم وتناول على الكادر الطبي والإداري في مركز الحلبوني للعيادات التخصصية

ولفتت رئيسة مركز الحلبوني للعيادات التخصصية إلى أن المركز يقدم الخدمة الطبية والعلاجية والوقائية وخدمات عديدة لنحو ٦٥٠٠ مريض زمين موزعين على عيادات الإدارة ١٥١٠ والسريري ٢٤٢٧ منهم ١٣٤٣ مريض أنسولين مع متابعة المريض سريريا، إضافة إلى ٩٧ مريضاً سكرياً من خارج المحافظة، على حين إن عدد مرضى العيادة الصدرية ٢١٦ وترقق العظام ١٩٢ والداخلية (قلبية) ٢٠٣٢ مريضاً ٢٥٠ مريض صرع و١٤ مريض زرع كلية و١٠٩ قصور كلوي و١١٤ ترقق عظام و١١٣ داء رئياني و٣١ التهاب كبد و١٢ داء باركنسون و٢٨ هرمون النمو و٣٣ عقم بدني و٣٤ استئصال درق و١٩ تصلب لويحي و٩٦ نفسية و١٣ فقار لاسق و٢٨ ورم وه خلوصي بهجت و٨ وهن عضلي وخيم وغيرها من الأمراض المزمنة حيث يراجع مرضاهم شهرياً للحصول على أدويةهم مجاناً.



مواقف سلبية للمرضى لم يكن متوقفاً

وربما يعود السبب إلى طول عطلة العيد فلنا من المرضى أن الدواء لن يتوافر بعد العطلة، مؤكداً توافره بتوعية جيدة وبكميات تكفي حاجة المرضى بالمركز وخاصة أوقات توزيع الدواء ما يؤثر في نفسية العاملين وعدم تمكنهم من الخدمة الأفضل للمراجعين، مشيرة إلى أن ما حدث يوم الخميس الماضي من

الوطن - القنيطرة

حالة من القوضى والازدحام الكبير شهدتها عيادات الحلبوني التخصصية التابعة لصحة القنيطرة نتيجة توافد عدد كبير من المرضى المزمين لاستلام أدويةهم قبل عطلة عيد الأضحى الطويلة نسبياً، علماً بأن الكادر الطبي خلال العيد سوف يستقبل الحالات الإسعافية والعلاجية فقط.

وأمام ضيق المكان الذي هو عبارة عن شقة سكنية واليهو لا يتسع لخمسة أشخاص وصل الأمر بالمراجعين بالانتظار على درج البناء والمداخل ما شكل عبئاً كبيراً على الجوار إضافة للعيادات، والمثير للدهشة والاستغراب أن بعض المرضى وصل بهم الأمر نتيجة طول الانتظار من الازدحام إلى التناول على الكادر بالشاتو والمسابات والدول عتوة إلى العيادة، على حين إن البعض منهم ارتفع لديه معدل السكر بالدم وهناك من شعر بضيق بالتنفس لأن أغلبية المرضى من كبار السن.

وتؤكد الممرضة نائل أن جميع الكادر الطبي والإداري في خدمة المرضى والمراجعين ولكن ضمن الأنظمة والقوانين بحيث يحصل المريض الذي له إضرابة نظامية على أدوية شهرها وضمن موعد محدد ولا يتطور الأمر إلى الشتم والمسابات والتناول على العاملين بالشؤون والمرکز ومن دون وجه حق لأن المكان صغير ولا يتسع للكثير من